الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
8 January 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دا كوستا .....(البرتغال)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-55793 (A)
0155793

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد أحسان** (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فلاحظ أنه ثبت أن الإفتقار إلى الموارد هو حجر العثرة العام في سبيل تحقيق الأهداف المحددة في مختلف برامج العمل التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية الرئيسية التي انعقدت في العقد الماضي وتناولت بعض جوانب التنمية المستدامة. و قال إنه متى تم النظر في قضايا التجارة والتنمية في المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية والاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، فإنه ينبغي مواجهة الحاجة إلى تعبئة الموارد بلا موارية.

٢ - وأضاف أن أقل البلدان نموا خاصة تحتاج إلى مزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، وهي قد فتحت أسواقها على أمل المعاملة بالمثل والحصول على فوائد في المدى الطويل؛ ولكن ذلك لم يتحقق لحد الآن. وإذا ما استثنينا مبادرة ''كل شيء ما عدا الأسلحة'' التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، فإن تلك البلدان لم تُمْنَح معاملة الإعفاء من الرسوم التي هي بحاجة إليها لعلاج حالة تجارتها الخارجية، بل هي تواجه، بدلا من ذلك، تعريفات تزيد في واقع الحال بنسبة ٣٠ في المائة عن المتوسط العالمي، كما أن عليها أن تتعامل مع حواجز غير تعريفية من قبيل الحصص والتدابير المضادة للإغراق تقف في وجه ما في إمكانها إنتاجه من منتجات معدودة.

٣ - وأضاف أن على اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي أن تركز على إدماج الاتفاقات التي تم الوصول إليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وذلك عن طريق اختيار آلية تنفيذ تكون في صالح أقل البلدان نموا وترجمة برنامج العمل البراغماتي الذي سيعتمد في في ذلك المؤتمر إلى عمل. واختتم كلامه بقوله إن أوان التأجيل قد فات من وقت طويل.

٤ - **السيد شين غووفانغ** (الصين): قال إن النهج الصحيح تجاه الأهداف الإنمائية المحددة في ''إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' ذو أهمية حاسمة. وأضاف أنه ينبغي للدول أن تبذل هي نفسها جهدها وذلك بعدة طرق من بينها إقامة نظام سياسي واقتصادي يناسب الأوضاع القائمة في كل منها واعتماد ما هو سليم من سياسات الاقتصاد الكلي. غير أن الأوضاع الاقتصادية الخارجية لها أهمية مماثلة، ويتعين إصلاح النظام الاقتصادي الدولي الحالي من أجل مواجهة تحديات العولمة وتنامي الإعتماد المتبادل فيما بين البلدان وجعله أكثر إنصافا عن طريق زيادة قدرة البلدان النامية على صنع القرارات.

٥ - وذكر أن توفر الأموال الكافية هو مفتاح تحقيق الأهداف الإنمائية. وقال إنه يكفي لذلك لو وفى كل بلد من البلدان الأعضاء في "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وعلى هذا فإن على المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية أن يضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، وأن يعقد التزامات جوهرية ويتخذ خطوات لمعالجة حالة الدين الخارجي للبلدان النامية.

٦ - ومضى قائلا إن للتجارة أيضا دورا تقوم به في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. وأشار إلى أن إزالة الحواجز التجارية قد أفاد حتى الآن بالدرجة الأولى البلدان المتقدمة النمو. وهو لهذا يناشد تلك البلدان أن تنفذ بالكامل الاتفاقات التي تم الوصول إليها في جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وأن تفتح الأسواق، وتزيل الحواجز التجارية. وينبغي للإجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية أن يركز على شواغل البلدان النامية ويصدر توصيات محددة بشأن تمويل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وفي عام ٢٠٠٢ أيضا، سيضطلع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة باستعراضه الشامل الخاص لجدول

أعمال القرن ٢١، مع تحديد المشاكل المواجهة في تنفيذ مختلف مبادئ التنمية المستدامة.

٧ - **السيد ويدودو** (إندونيسيا): قال إن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وخطة العمل اللذين اعتمدتهما حركة بلدان عدم الإنحياز في مؤتمر قمة الجنوب الذي عقدته في عام ٢٠٠٠ ينبغي أن يتخذا كمخططين للمهام المقبلة. وأضاف أن الإعلان الصادر بشأن الألفية ذكر أن التحدي الأساسي هو التكفل بأن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة إلى جميع شعوب العالم. ويلزم لتحقيق ذلك إدماج اقتصادات البلدان النامية بالتناسب في الاقتصاد العالمي، والعمل بذلك على تعزيز التنمية، والقضاء على الفقر، وتقليص الفروق الشاسعة التي تقسم العالم وتهدد السلم والإستقرار في العالم كله.

٨ - ومضى قائلا إن الشراكة والحوار المرتبطين بالمصالح والمنافع المتبادلة هما بمثابة المفتاح الذي يجعل العولمة قوة إيجابية. وعلى هذا فإنه ينبغي إقامة صلات أقوى بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص بغية تناول المسائل الأساسية للتنمية.

٩ - وواصل كلامه قائلا إن الأشهر الإثني عشر التالية سيبرزان مسألتين من تلك المسائل هما مسألة تمويل التنمية ومسألة التنمية المستدامة. وسيتصدى المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية لجوانب الإجحاف المتأصلة في الاقتصاد العالمي كما أنه سيجمع لأول مرة بين الأمم المتحدة، ومؤسسات "بريتون وودز"، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني بغية النظر في كيفية إصلاح النظام المالي الراهن وإيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة التعاون من أجل حفز التدفقات المالية إلى البلدان النامية. وبين أنه في أعقاب عقد من الأزمات المالية المدمرة التي حطمت الجهود الإنمائية لعدد من البلدان النامية، ينبغي إصلاح البنية المالية الدولية بالكامل وإعطاء البلدان النامية دورا أكبر في صنع القرارات.

١٠ - وأشار إلى أن استراتيجيات الدين المتبعة حتى الآن من جانب المجتمع الدولي أخفقت في حل مشكلة المديونية الخارجية. وقال إن المؤتمر يجب أن يتصدى للأسباب الهيكلية للمديونية إذا أراد الوصول إلى حل قابل للبقاء. وأضاف أنه يجب التكفل بأن يشمل التخفيف من عبء الديون جميع البلدان الفقيرة الكبيرة المديونية كما أن يشمل عند الحاجة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ ترتيبات لتوفير تدفقات مالية جديدة ومساعدات مالية امتيازية للبلدان النامية المدينة، ولاسيما لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، والإستقرار، وبرامج التسوية الهيكلية.

١١ - وذكر أن حماية البيئة أصبحت الشاغل الرئيسي منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، ومع هذا فإن ما وعد به هذا الجدول لم يتحقق حتى الآن. وقال إن التقدم فيما يخص المسائل المؤسسية يجب أن يقترن بالتنفيذ الكامل للإلتزامات بالتنمية المستدامة، ولاسيما من جانب البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن إندونيسيا تعتبر الدعم المقدم من المجتمع الدولي أمرا أساسيا في تنفيذ جدول أعمالها الوطني والقطاعي للقرن ٢١.- كما أن استعراض السنوات العشر الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية المستدامة سيكون ذا أهمية حاسمة، وهو خليق بتنشيط الإلتزامات العالمية على أعلى المستويات. واختتم كلامه بقوله إن الإشراك الفعال لكل الجماعات الرئيسية المذكورة في جدول أعمال القرن ٢١ والتعاون الدولي الكامل لازمان لترجمة الأهداف المحددة في الإعلان الصادر بشأن الألفية إلى إجراءات ملموسة.

١٢ - **السيد شيركشنيس** (ليتوانيا): قال إن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة مترابطة. وكما بينت الأحداث الأخيرة، يمكن أن يشكل الفقر، وتخلف نظام التعليم، والمناخ السياسي القمعي تربة خصبة لتوليد تطرف يشيد بالعنف ويرتكبه.

١٣ - ومضى قائلا إن المؤتمرات والدورات الإستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة بانتظام بشأن قضايا اليوم الاجتماعية

والاقتصادية البالغة الأهمية تعطي قوة دافعة للبحث عن الحلول الممكنة. وعلى الأمم المتحدة أن تكفل تنسيقا أفضل فيما بين وكالاتها المختلفة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأن تشجع على إيجاد تعاون مثمر أكثر من ذي قبل فيما بين البلدان المارة في مراحل مختلفة من مراحل النمو. ولا غنى عن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مساعدة المجتمع الدولي على التعامل مع العولمة؛ ولهذا ينبغي ردم الفجوة الرقمية فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي أن تُتَّخَذ تكنولوجيا المعلومات أداة لتقاسم المعارف والتنمية. ومن شأن التعاون بين الوكالات وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص تيسير نقل التكنولوجيات الجديدة واستيعابها، كما أن من شأن إقامة شبكات الإتصال بأساليب مبتكرة إيجاد مجتمع من خبراء تكنولوجيا المعلومات ومستخدميها على صعيد المنظومة كلها. وينغي أن توفر للنساء إمكانيات مساوية للإستفادة من التدريب العلمي والتكنولوجي، والموارد، والبحوث، ونقل التكنولوجيا.

١٤ - وواصل كلامه قائلا إن حكومة بلده ستمنح أولوية عليا في السنوات الأربع القادمة لتكوين مجتمع معلومات يستند إلى العلم وإلى التكنولوجيات الجديدة وذلك بعدة طرق منها إدخال تعليم الفنون الحاسوبية لأغراض الطلاب والمعلمين وموظفي الخدمة العامة، واستخدام الشبكات الحاسوبية لتحقيق المركزية في مجال توفير إمكانيات الإستفادة من الخدمات الحكومية، ووضع استراتيجية طويلة الأمد في مجال العلم والتكنولوجيا، وتشجيع الأعمال التجارية الإلكترونية، واستخدام شبكة اتصال متكاملة لمحاربة الجريمة المنظمة، والإتجار بالمخدرات، والهجرة غير الشرعية.

١٥ - وذكر أن ليتوانيا سوف تشارك مشاركة فعالة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. أما على الجبهة الداخلية، فإن حكومته سعت إلى تحسين الأدوات القانونية والاقتصادية للإدارة البيئية وتشجيع التنمية المستدامة عن طريق منح الأولوية للإستثمار في الوقاية من التلوث وفي مختلف التكنولوجيات البيئية التقدمية؛ وهي ستعمل على تحسين كفاءة قطاع الطاقة بعد تقدير التكاليف المترتبة على ذلك بشكل دقيق. وبين أن المشاركة التامة في عمليات العولمة عن طريق استعمال التكنولوجيات والمبتكرات الجديدة يوجب على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بوجه عام أن تتبع تجاه التنمية نهجا ذا ثلاث شعب – شعبة اقتصادية وشعبة اجتماعية وشعبة بيئية – استنادا إلى أوضاعها الداخلية المحددة.

١٦ - وأردف قائلا إن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية خليق بأن يتمخض عن استراتيجية لإدماج بلدان مارة في مراحل مختلفة من مراحل التنمية في الاقتصاد العالمي. ومع أن التدفقات المالية الخارجية لها أهميتها فإن موارد البلد الداخلية لا تزال تشكل الوسيلة الأولى لتمويل أنشطته الإنمائية؛ ويجب مساعدة الدول على وضع استراتيجياتها الخاصة بها للإقلال من الفقر واستعمال مواردها الخاصة بها على أفضل الوجوه. كذلك مما له أهمية أساسية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحسين إمكانيات دخول الأسواق بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة في مرحلة انتقالية.

١٧ - **السيد إيفاه – آبينتينغ** (غانا): قال إن اللجنة الثانية ما فتئت تميل إلى إرجاع حلول التحديات الاقتصادية العالمية إلى كيفية إدارة الاقتصاد على الصعيد الداخلي، متجاهلة بذلك الحاجة الحقيقية إلى اتخاذ الإجراءات على الصعيد الدولي للتصدي للأزمات المالية المتكررة. وأضاف أن المحاولات الرامية إلى التصدي للمشاكل على نحو شامل عورضت مرة بعد مرة، وتجلى ذلك بشكل خاص خلال المفاوضات التي دارت حول إعداد جدول أعمال المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية، من حيث أنه بالرغم مما أطلق على المستويات الرفيعة من تصريحات تفيد أن من شأن التجارة أن تشجع التنمية، فإن المفاوضات دارت حول

الحاجة إلى الحصول على منافع إضافية للبلدان المتقدمة النمو كشرط مسبق لبحث القضايا ذات الأهمية الأساسية بالنسبة إلى تنمية معظم البلدان النامية.

١٨ - ومضى قائلا إنه بالنظر إلى تخلف المجتمع العالمي عن تسخير منافع العولمة وذلك على ماهو واضح من تزايد الفقر والتهميش، فإنه لأمر مشروع أن نسأل ما إذا كان يوجد ما يخدم خير مصالح المجتمع العالمي في عالم يسوده كسب الأرباح على المدى القصير في ظروف تخضع لانتكاسات دورية حادة ويبقى أكبر جزء من السوق فيها متخلف النمو. والواقع أنه سبقت الإجابة على هذا السؤال في مؤتمر قمة الألفية: إن خير ما يخدم هذه المصالح هو الإستعانة بوسائل منها دعم وضع إطار يشجع على القضاء على الفقر، ويعزز حقوق الإنسان وحسن الإدارة. ومن الجلي أن خلق أسواق موسعة فعالة والحفاظ على الإستقرار في الأسواق المالية الدولية يعدان من الشروط المسبقة لتوليد الثروة على الصعيد العالمي وينبغي بحثهما كغايتين بحد ذاتهما.

١٩ - وأردف قائلا إنه ينبغي السعي إلى الوصول إلى توافق آراء بشأن القضايا ذات الأهمية الأساسية، ومن بينها الحاجة إلى: الحصول على تمويل طويل الأجل لأغراض التنمية (وذلك بطرق منها تكوين شراكات مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية؛ وزيادة استخدام الصناديق المتعددة الأطراف في إقامة بنى تحتية داعمة للإستثمار في القطاع الخاص؛ وتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية تمشيا مع الإستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر؛ وتحقيق التمويل المضمون لأعمال المتابعة المتكاملة والمنسقة اللاحقة للمؤتمرات العالمية الرئيسية؛ وتحديد القضايا ذات الأولوية العالمية التي يتعين تمويلها من الإشتراكات المقررة، وذلك مثل قضايا التدهور البيئي، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتدرن الرئوي (السل)، والملاريا؛ وتعزيز مشاركة البلدان النامية والمشاركة في صنع القرارات على الصعيد الدولي. أما المعيار المتخذ فينبغي أن يكون دائما هو ما يعود بأعظم الخير على أغلبية البشرية، أي الفقراء والمهمشين.

٢٠ - وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي أن يُكْفَل تَشَرُّب المناقشات التي تدور حول النتائج الاقتصادية العالمية بمبادئ الإنصاف والعدل والتضامن الاجتماعيين، كما أن على الوفود أن تبذل جهدا خاصا لكي تكون متفتحة الذهن، ولاسيما في ضوء الهجمات الأخيرة وما يحدث من عنف في تظاهرات الإحتجاج ضد العولمة.

٢١ - **السيد دوريان** (البنك الدولي): قال إن المسائل التي تتناولها اللجنة الثانية تمثل أيضا أهم شواغل البنك الدولي في مساعيه من أجل تمكين الشعوب من الإنتقال من البؤس إلى الرفاهية. وإذا ما وضع في الإعتبار أن ٤٠ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات مقدر لهم أن يموتوا وأن ١٠ ملايين آخرين محكوم عليهم بالفقر نتيجة للهجمات الإرهابية الأخيرة، فإن تلك المهمة المشتركة تصبح أكثر إلحاحا. كما أنه إذا أريد استدامة الحرب العالمية ضد الفقر بعد تلك الهجمات، فإن مما له أهمية حاسمة القيام بما يلي: تعزيز المعونة الخارجية وتحسين توجيهها إلى أهدافها؛ واستكمال الجهود الإصلاحية القوية؛ والإقلال من الحواجز التجارية؛ وكفالة أن تحفز المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الرغبة في اتخاذ التجارة أداة للإقلال من الفقر والتنمية؛ وبناء توافق آراء اجتماعي على الإصلاحات الجارية. ولما كانت معظم البلدان عاجزة عن مقاومة الصدمات المستوردة، فإنه يجب التعجيل بالإصلاحات.

٢٢ - ومضى قائلا إن الإستراتيجيات الإنمائية الفعالة والإستدامة الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على تعزيز القدرة الوطنية على التصرف ضمن إطار شامل يمثل ترابط المسائل الاقتصادية الكلية والمالية مع الشواغل الهيكلية والاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك البيئة والصحة. وعلى المجتمع الدولي

أن يتصدى أيضا للحاجة إلى المواءمة بين سياسات المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، ولاتخاذ التجارة أداة لتصحيح اختلالات التوازن، ولمسألة المديونية الخارجية.

٢٣ - وأشار إلى أن السياسات والإدارة الداخلية تقوم بدور حاسم في تعبئة الموارد الدولية. كما أن الإجراءات المتعددة الأطراف ينبغي أن تُعَزَّز على أساس الشراكة، والتنسيق، وفعالية استخدام الموارد. واختتم كلامه بقوله إن على الأمم المتحدة والبنك الدولي، في السياق الراهن المتسم بضرورة العجالة وبتوفر الإمكانيات، أن ينتقلا من مرحلة الكلام إلى مرحلة التنفيذ، مع التكفل دائما باستبقاء الفقراء في المقدمة.

٢٤ - **السيد روبنسون** (المراقب عن ''الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية''): قال إن ''الاتحاد'' أتاح خبرته في مسائل الإيكولوجيا، والموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة في المنتدى المعني بالغابات وفي لجنة التنمية المستدامة. وأضاف أن ''الاتحاد'' شارك أيضا في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك مشاركته في إعداد فريق الخبراء لوضع البرنامج الرامي إلى تطويرالقانون البيئي (''برنامج مونتفيديو الثالث'').

٢٥ - ومضى قائلا إن السلم والتنمية المستدامة يعتمدان على حماية البيئات والموائل من الأعمال الإرهابية. و ''الاتحاد'' يدرك أن التنمية المستدامة تتطلب تعاونا أقوى بين الدول وبين المجتمعات بغية بناء أمن بيئي حق، وهو يأمل في التعاون مع الأمم المتحدة لهذا الغرض.

٢٦ - **السيد سليد** (ساموا): تكلم باسم ''تحالف الدول الجزرية الصغيرة''، فقال إن من شأن الأصداء المدمرة للهجمات الإرهابية أن تؤكد على الطابع العاجل لأعمال اللجنة الثانية. وأضاف أن ما يقلق أعضاء "التحالف" هو أن يتضاءل الإلتزام بالتنمية المستدامة من جانب الدول المتقدمة النمو والمنظمات المانحة في أعقاب تلك الهجمات. وبين أن تلك الدول تحرص أيضا على كفالة أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل جوانب الهشاشة الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٧ - وأردف قائلا إن ''التحالف'' يسره أيضا أن الأمين العام اعتبر تنفيذ برنامج عمل بربادوس واحدة من الإستراتيجيات الموصى بها لتنفيذ الإعلان الصادر بشأن الألفية.

٢٨ - وذكر أن ''التحالف'' يؤيد بقوة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ويرى أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون من أجل التصدي لوضع الجزر الصغيرة الهش بالنسبة إلى الكوارث الطبيعية. وأعضاء ''التحالف'' يكنون التقدير لاستعداد الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو للسير قدما في تنفيذ ذلك البروتوكول بالنظر إلى أنهم يعتبرون مسألة تغير المناخ من المسائل ذات الأولوية. والاتفاق الذي تم التوصل إليه في بون يمثل إنجازا ذا شأن، وهو يمهد السبيل للاتفاق على الترتيبات المعقدة العديدة التي وضعت بموجب البروتوكول.

٢٩ - **السيد كلوديومار** (ناورو): تكلم باسم مجموعة ''منتدى جزر المحيط الهادئ''، فقال إن إعادة تنظيم خمسة بنود في جدول أعمال الدورة الحالية لا ينبغي أن يؤدي إلى تهميش المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الدول النامية.

٣٠ - ومضى قائلا إن المؤتمرين المقبلين، أي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، لهما أهمية حيوية بالنسبة إلى التصدي للحاجات التجارية والتمويلية للعالم النامي. كما أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سيتيح مناسبة لإبراز العلاقة المباشرة بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة والمجتمعات، ولاسيما مجتمعات الدول النامية الجزرية الصغيرة. وأضاف أنه يأمل في أن تؤدي مناقشات اللجنة الثانية إلى إدراك ما هو موجود من التقييدات الكثيرة على بلدان مجموعة منتدى جزر المحيط

الهادئ وفي أن تسفر تلك المناقشات عن إيجاد الطرق الكفيلة بتحسين وضعها الاجتماعي-الاقتصادي.

٣١ - **السيد إينخسايخان** (منغوليا): رحب بالنهج المتكامل والشامل الذي أشار به الأمين العام في تقريره (A/56/326)، وقال إنه توخيا لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان الصادر بشأن الألفية، اعتمدت الحكومة المنغولية برنامجا لحسن الإدارة لأغراض الأمن البشري وذلك كوسيلة لبلوغ الأهداف المحددة في ذلك الإعلان. وأضاف أن البرنامج يؤكد تأكيدا كبيرا على عدة أمور من بينها الإقلال من الفقر، وإعادة توزيع الدخل، وخلق الوظائف.

٣٢ - وانتقل إلى مسألة تمويل التنمية، فأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة. وقال إن على المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية أن يتصدى لجميع جوانب التنمية وتمويل التنمية وأن يقوم في الوقت نفسه بإبراز دور المساعدة الإنمائية الرسمية في النمو الاقتصادي، والتقدم والإنصاف الاجتماعيين، والحماية البيئية. كما يجب إيلاء الإعتبار الخاص في الجولة التالية من المفاوضات التجارية لظروف ومصالح أقل البلدان غير الساحلية نموا. ورحب، في هذا الخصوص، بالإهتمام الذي أولاه الأمين العام في تقريره (A/56/326) للظروف والإحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأعرب عن أمله في أن تستمر الأمم المتحدة في دعم ما تبذله البلدان النامية غير الساحلية والمارة بمرحلة انتقال من جهود في سبيل تعزيز نقلياتها الإنتقالية.

٣٣ - ومضى قائلا إن لأهداف مؤتمر قمة ريو أهمية خاصة بالنسبة إلى منغوليا بالنظر إلى أن تدهور التربة والتصحر يهددان الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها على نحو متزايد. وأضاف أن حكومة بلده اضطلعت بجدول أعمال للتنمية المستدامة في القرن ٢١ يرمي إلى التصدي لهذه التحديات، إلا أنها تلاقي صعوبة في تنفيذه بسبب ما تواجهه من تقييدات مالية ومتصلة بالموارد البشرية.

٣٤ - وذكر أن وفد بلده يرحب بالتقدم المحرز في الدورة المستأنفة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وهو يؤكد على ضرورة الإستمرار في بذل الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر. وقال إنه ينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن يضطلع باستعراض شامل ونقدي لمنجزات ونواقص جدول أعمال القرن ٢١. ومع أن الدول اتفقت على أن التمويل الذي يخصص لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن يستمد من المصادر العامة والخاصة في البلدان أنفسها، فإنه لاتزال ثمة حاجة إلى تعبئة موارد مالية جديدة لتحقيق الأهداف المحددة للإقلال من الفقر، والحماية البيئية، والنمو الاقتصادي.

٣٥ - **السيد بن ملوك** (المغرب): قال إن إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في جهودها الرامية إلى الإندماج في الاقتصاد العالمي هي الإفتقار إلى الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة الإنمائية. وأضاف أن المؤتمر الدولي المقبل بشأن هذا الموضوع سيتيح فرصة لمناقشة التدابير اللازمة لمعالجة تلك الحالة. ويمكن لذلك المؤتمر، في جملة أمور، أن يبحث التدابير الرامية إلى تشجيع الإستثمار؛ وعليه أن يمنح الأولوية، في هذا الخصوص، لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣٦ - واستطرد قائلا إن المسؤولية الأولى عن التنمية وإن تكن تقع على عاتق البلدان المعنية، فإن ثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي. وفي الوقت الذي يتأهب المجتمع الدولي فيه للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، فإن عليه أن يدرك أن مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف يعتمد على إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وعلى التصدي للمشاكل المحددة لهذه البلدان.

٣٧ - ومضى قائلا إن الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي أخذ يصبح أمرا يتطلب أشد الإستعجال، وإن للمؤسسات المالية الدولية والإقليمية دورا أساسيا تقوم به في ضمان توفر الموارد لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي ولأنشطة التنمية المستدامة.

٣٨ - وبين أن الفجوة الرقمية هي عقبة أخرى تواجه الكثير من البلدان النامية. وقال إن تكنولوجيات المعلومات ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر مليا في التدابير المؤدية إلى تيسير حصول البلدان النامية على هذه التكنولوجيات وأن يساعد تلك البلدان على وضع استراتيجيات وطنية تستند إلى التكنولوجيات الجديدة. ومن الإمكانيات المتاحة في هذا الخصوص أن تستخدم الحكومات الحوافز لتيسير نقل التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية.كما ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في طرق تكييف نُظُم قانون الملكية الفكرية بغية تيسير وتشجيع نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية.

٣٩ - **السيد مانالو** (الفلبين): قال إن الإستعدادات للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تشكل فرصة لم يسبق لها مثيل لمعالجة المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها البلدان النامية. وإذا ما وضعنا في الإعتبار التحسن المحسوس في الإدارة الاقتصادية والسياسية فيما يقرب من جميع البلدان النامية، فإن التخفيف المجدّد والإضافي من عبء الديون سيشكل استثمارا جيدا بالنسبة إلى المجتمع المالي الدولي.

٤٠ - ومضى قائلا إنه يلزم بذل مجهود أكبر على الصعيد الدولي لتزويد البلدن النامية بإمكانيات اغتنام الفرص الإستثمارية وبإمكانيات مفتوحة لدخول الأسواق في البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء ما عدا الأسلحة" تمثل بداية حسنة، إلا أن ضيق نطاق تطبيقها يعد عيبا كبيرا. أما تحرير التجارة فلا يعتبر ذا معنى إلا إذا استطاعت البلدان النامية أن توسع قدراتها التصديرية. وبين أن قواعد التجارة ومنظمة التجارة العالمية نفسها يجب أن تُجْعَل أكثر استجابة لاحتياجات وشواغل وأولويات البلدان النامية.

٤١ - وقال إن وفد بلده يود أن يرى القدرة المؤسسية لمنظمة التجارة العالمية تتعزز من حيث تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وأن يُكْفَل بشكل خاص أن تتمتع البلدان النامية بالمُكْنَة التامة والعادلة في مجال استعمال آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات. وذكر أن حكومة بلده تؤيد إقامة علاقة أكثر اتساما بالطابع الرسمي فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.ولهذا ينبغي النظر في أمر إجراء حوار منتظم يحتذي نمط الحوار القائم بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات "بريتون وودز".

٤٢ - ورأى أن على المجتمع الدولي أيضا أن يسعى جاهدا إلى تشجيع قيام نظام مالي دولي أكثر استقرارا. ويجب بحث جوانب شتى، من بينها دور القطاع الخاص في تشجيع قيام الإستقرار المالي الدولي. كما يجب القبول بالمراقبة المتعددة الأطراف للسياسات الاقتصادية والمالية بوصفها مصلحة عامة عالمية، علما بأن مستوى التمويل الذي يخصص لمثل تلك المصالح ينبغي أن يتجاوز مستوى التمويل الذي يخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا النوع من التوازن له أهميته الكبرى بالنسبة إلى نجاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وهذا هو ما يدعو وفد بلده إلى التأكيد على الحاجة إلى توفير التمويل الكافي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٣ - **السيد خيمينيس** (إكوادور): قال إننا إذا ما وضعنا في الإعتبار المناخ الدولي الراهن، فإن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أساسي في معالجة المشاكل من وجهة نظر عالمية ومتعددة الأبعاد. فهناك الملايين من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع، محرومين ليس من السلع المادية وحدها بل من الفرص أيضا. وهذا يمثل تحديا جديا بالنسبة إلى منظومة

الأمم المتحدة. وعلى الصعيد السياسي، نجد أن هذه المشاكل وحلولها المحتملة معروفة جيدا، وكل ما على الأمم المتحدة هو أن تواجهها على نحو أكثر فعالية من ذي قبل. ومن المهم في هذا الخصوص الإنطلاق من الوقائع بدلا من النظريات. والواقع هو أن هناك عددا من الاقتصادات المختلفة هيكليا؛ كما أن ثمة واقعا آخر هو أن البيئة الخارجية لتلك الاقتصادات تشكل عنصرا حاسما في نجاح أو فشل السياسات الداخلية؛ ولهذا فإن المسؤولية عن حل المشاكل ليست حكرا على المعنيين بصورة مباشرة، ولاسيما في حالة البلدان ذات المشاركة الهامشية في الأسواق الدولية. وينبغي وضع هذه الوقائع في الإعتبار إذا أريد الخروج بحلول فعالة.

٤٤ - ومضى قائلا إن الدين الخارجي مازال واحدا من أهم العوامل التي تقيد التنمية؛ والمدفوعات الكبيرة على سبيل خدمة الديون لا تترك كثيرا من المال لتنفيذ البرامج الاجتماعية أو لتحسين البنية التحتية التي تدعم التنمية الاقتصادية. وذكر أن الفوائد التي تكسبها البلدان النامية من مشاركتها في التجارة الدولية لاتزال حتى الآن غير مرضية: ذلك أن تحرير التجارة والشفافية لا يشملان جميع القطاعات، كما أن الممارسات غير العادلة، مثل الإعانات، مازالت باقية، وهي تشوه التجارة الدولية أشد تشويه. هذا إلى أن استحالة دخول الأسواق الأكثر دينامية يزيد من إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية عن طريق عرقلة جوانب قوتها وقدراتها. وهذه المشاكل تزيد من تفاقم المشاكل الداخلية.

٤٥ - واختتم كلامه بقوله إن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سيكفلان، مع ذلك، إتاحة الفرصة لإرساء الأسس التي يقوم عليها مجتمع دولي عادل داعم.

٤٦ - **السيد فال** (السنغال): قال إن أفريقيا لن تحقق هدفها في خفض الفقر إلى نصف مستواه بحلول العام ٢٠١٥ لو استمرت الإتجاهات الحالية. وأضاف أن تلك الإتجاهات تتسم بظواهر ثلاث تستوقف الأنظار: أولا، إن النمو الاقتصادي للقارة استقر في العقد الأخير على ٢,١ في المائة فقط في السنة، في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت، وظل الدين الخارجي في مستوى لا يطاق. ثانيا، إن أفريقيا تعاني من مشاكل بيئية وكذلك من تدهور الغابات ومن التصحر، وقد أخذ كل هذا يحدث أثرا كارثيا في الزراعة. ثالثا، يفتك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فتكا شديدا بالراشدين الشباب، فيرهن بذلك مستقبل أفريقيا على نحو خطير.

٤٧ - وأشار إلى أن أفريقيا بذلت خلال تسعينات القرن الماضي جهودا لم يسبق لها مثيل لتحقيق الإستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحرير الأسواق، والخصخصة، وإلى أن جهودها تلك حظيت بتأييد المجتمع الدولي أيا كانت نواقص ذلك التأييد. غير أن واحدا من برامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي أثبت نجاحه، واتضح الآن أن الإفتقار إلى القيادة وعدم كفاية مشاركة الأفريقيين في مختلف الجهود المشتركة أسهما بمقدار غير قليل في ذلك الفشل النسبي. وكان هذا هو سبب الإهتمام الكبير بـ ''المبادرة الأفريقية الجديدة''، وهي مبادرة مشتركة من جانب جميع رؤساء الدول الأفريقية اعتمدها لتوه مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية. والغرض من تلك المبادرة خلق الأوضاع الملائمة لحسن الإدارة ولتملك التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والإتصالات، وذلك بهدف القضاء على الفقر عن طريق التنمية القوية والصحية والمستدامة.وقد حددت تلك المبادرة البنية التحتية، والزراعة، والتعليم، والصحة بوصفها قطاعات ذات أولوية تتطلب العمل الفوري.

٤٨ - واختتم كلامه بقوله إن تنفيذ هذه المبادرة يمثل تحديا بالغا ويتطلب الدعم من جانب المجتمع الدولي. ولهذا فإنه يناشد جميع الوفود أن توجه اهتماما خاصا إلى الحاجة إلى العمل المثمر العاجل.

٤٩ - **السيد مانيلي** (جزر سليمان): وافق على أن الإعلان الصادر بشأن الألفية يهيئ الإطار اللازم لأعمال اللجنة الثانية، وعلى أن محاربة الفقر يجب أن تكون الهدف الرئيسي. وقال إن تفشي الفقر الرهيب في عالم ينعم بثروة لم يسبق لها مثيل هو إهانة للأساس الأخلاقي الذي تقوم عليه الحضارة. وبالنظر إلى أن جذور الكثير من المشاكل الراهنة، بما فيها الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان، تكمن في تخلف التنمية وفي الفقر، فإن ثمة مصلحة مشتركة لا يمكن إنكارها في التصدي لتلك القضايا. وذكر أن برنامج العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، يجب أن يترجم إلى أفعال، كما يجب استثمار موارد المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الجهود الإنمائية. كذلك ينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات المقرضة أن تحرص على ألا تعطي بيد وتأخذ باليد الأخرى.

٥٠ - ومضى قائلا إن التعاون في مجال التنمية يجب أن يذهب إلى ما هو أبعد من الإحتياجات الإنسانية وأن يُرْبَط بمبادرات بناء السلام. وفي عالم ما يفتأ ترابطه في الإزدياد، ينبغي لسياسات البلدان المانحة المتصلة بالإستثمار والتجارة وغيرهما من المسائل أن تساعد على تشجيع التنمية بالنسبة إلى أفقر البلدان، وإلا ظلت فوائد العولمة تفلت من أيدي الأغلبية. وعلى المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أن يبحث هذه المسائل بشكل مسهب.

٥١ - وأردف قائلا إنه ينبغي تحقيق توافق الآراء بشأن تعبئة الموارد لبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية؛ والمؤتمر المعني بتمويل التنمية يمثل فرصة قيمة لفعل ذلك. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن يتفق على الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نطاق أوسع وبشكل مثمر، كما ينبغي له استطلاع التدابير اللازمة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

٥٢ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ وارتفاع مستويات سطوح البحار يهدد بقاء الدول النامية الجزرية الصغيرة ذاته؛ كما أن على الدول التي هي أكبر مصادر انبعاث غازات الدفيئة أن تسعى إلى فهم الظروف الفريدة لتلك الدول. ولهذا ينبغي للجهود التي تبذل في سبيل حل الخلافات القائمة بشأن بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أن تكون محل تركيز المؤتمر السابع لأطراف ذلك الصك.

٥٣ - **السيد سالاسار كوسيو** (بيرو): قال إن آخر انتعاش اقتصادي اقتصر على أقوى الاقتصادات و لم يؤدِّ إلى إعادة توزيع الثروة بشكل جلي لا بين البلدان ولا داخلها. وأضاف أن عدة بلدان من البلدان المتسمة بأعلى مستويات التفاوت الاجتماعي تقع في المنطقة التي يقع فيها بلده.

٥٤ - ومضى قائلا إن هذا الإنتعاش تزامن على الصعيد الدولي مع ظهور طبقة جديدة من البلدان التي أدى عجزها عن استخدام التكنولوجيا في تقوية اقتصاداتها إلى تهميشها. وأضاف أن اسقاطات النمو الراهنة للإتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة أقل تبشيرا بالأمل من ذي قبل بكثير؛ كما أن الحالة المنتظرة للإقتصادات الأضعف أقل حتى من ذلك مدعاة للتشجيع. وذكر أنه بذلت خلال تسعينات القرن الماضي جهود ترمي إلى إصلاح الهيكل الاقتصادي؛ وقد أسفرت تلك الإصلاحات في بادئ الأمر عن نتائج دينامية، فأدت إلى النمو، وإلى تعبئة الموارد الرأسمالية الخاصة ضمن الأسواق الناشئة، وإلى البحث عن أرباح أكبر. ومع أن رؤوس الأموال دخلت البلاد، إلا أنها كانت تهرب فجأة في بعض الأحيان، فتستثير قدرا كبيرا من عدم الإستقرار. وقد ولدت الظاهرة المسماة ''ظاهرة الفقاعة'' وهم وجود نمو، إلا أنها أثارت الشكوك حول جدوى الإصلاح.

٥٥ - وواصل كلامه قائلا إن عملية الإنتخاب تلك على الطريقة الداروينية أثرت في شروط التبادل التجاري بالنسبة إلى السلع الأساسية. وما يسمى الاقتصاد الجديد يعطي

الأسبقية لمنتجات أخرى أخذت تحل بالتدريج محل المنتجات الأولية. هذا وإن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة سيتيح للمجتمع الدولي فرصة توفير مستويات أكبر من إمكانيات دخول الأسواق لمنتجات قائمة على كثافة اليد العاملة من قبيل المنسوجات والمنتجات الزراعية.

٥٦ - وأشار إلى أن مجموعة ريو شددت في مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا على الحاجة إلى تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف كما أكدت من جديد التزامها بالإستمرار في العمل في سبيل تحقيق توافق الآراء اللازم لنجاح المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. وقد طلبت أن يتصدى جدول أعمال ذلك المؤتمر على نحو كاف لشواغل البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ جولة أوروغواي.

٥٧ - وذكر أنه يمكن جدا لحالة عدم الإستقرار الراهنة أن تؤدي إلى التعجيل بتوليد الإضطرابات وزيادة تكاليف الطاقة؛ وسيكون لهذا أثره السلبي على معظم البلدان النامية. وقال إنه ينبغي اتخاذ قرارات هامة لم يسبق لها مثيل. وليس هناك من ينكر الحاجة إلى بنية جديدة للنظام المالي الدولي وإلى التوسع في تحرير التجارة مع الإعتراف بمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية.

٥٨ - **السيد جوشكون** (تركيا): قال إن وفد بلده يعتبر الإعلان الصادر بشأن الألفية بمثابة الإطار لأعمال اللجنة الثانية. ومع أن العولمة والإبتكارات التكنولوجية تعود بالفوائد على العالم، فإنها أيضا مفعمة بالأخطار. والفجوة بين المنعمين والمحرومين آخذة في الإتساع ولم يعد في إمكان بعد المسافة جغرافيا عزل أي أحد عن المشاكل العالمية. ولابد لإلحاق المعاناة بالناس في أي مكان من أن تكون له صلته بغيرهم من الناس في أمكنة أخرى. ولهذا ينبغي للجنة الثانية أن تباشر أعمالها باتخاذ موقف بناء، والتحلي بروح الشراكة والإرادة الموحدة.

٥٩ - وأضاف أن التنمية وإن تكن من مسؤولية كل بلد من البلدان بالدرجة الأولى، فإن التنمية المستدامة تتطلب التعاون الدولي، إذ أن مثل هذا التعاون هو خير وسيلة لكفالة السلم والإستقرار. ولهذا فإن وفد بلده يأمل في أن يأخذ المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية بنهج موحد إزاء ردم الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وان يعود مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالمثل بنتائج مثمرة.

٦٠ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): شكر وكيل الأمين العام ديساي لتوجيهه الإهتمام إلى مشاغل القارة الأفريقية، ولاسيما ما يتعلق منها بالتنمية والقضاء على الفقر، وقال إنه آن الأوان لدعم البلدان النامية من خلال تخفيف عبء الديون أو إلغائها وزيادة التمويل الإنمائي. وأشار إلى توصية الأمين العام الداعية إلى حث الحكومات على اتخاذ خطوات لإعداد إطار شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به للإستثمار وتجهيز البنى التحتية المؤسسية، وإلى تشجيع الدائنين المتعددي الأطراف والثنائيين على اتخاذ تدابير مناسبة تتيح الإسراع والتوسع في التخفيف من وطأة الدين بالنسبة إلى البلدان الفقيرة. وبين أن وفد بلده يؤيد الإقتراح المتعلق بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى وجوب إيلاء الإهتمام اللازم لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٠ عند إنشاء هذا الصندوق.

٦١ - مضى قائلا إنه من غير الممكن تحسين دخل الفرد بشكل قابل للإستدامة دون تنمية الاقتصاد الكلي. وأضاف أنه ينبغي للتنمية أن تكون مستدامة وعادلة وإنسانية، كما ينبغي لها أن تضع حدا لكل تمييز. ولهذا فإن للمجتمع الدولي مدعو إلى إيلاء الأولوية للبرامج الإنمائية للبلدان النامية واعتماد إجراءات حازمة تساعدها على تخطي العقبات التي تعترض طريقها، من بينها خلق نظام عالمي جديد يؤدي إلى عدالة توزيع الثروة على المستويين الوطني

والدولي؛ والسعي إلى وضع حلول لضمان شراكة فعالة بين الشمال والجنوب في اتخاذ القرارات وداخل المؤسسات التنموية؛ وتشجيع البلدان المتقدمة النمو على تسهيل نقل التكنولوجيا وعلى تزويد البلدان النامية بالإمكانيات والموارد التقنية اللازمة لتمكينها من المساهمة في الحفاظ على البيئة. وأوضح أنه جرى التشديد على هذه القضايا في مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧. وذكر أن وفد بلده يعتقد أن من شأن تنفيذ برنامج عمل هافانا والإعلان الصادر بشأن الألفية أن يُمَكِّن من جعل العولمة قوة إيجابية لجميع الشعوب.

٦٢ - وأردف قائلا إن الجماهيرية العربية الليبية مازالت تتعرض لتدابير اقتصادية قسرية بالرغم من تعليق العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن ظلما بصفة مؤقتة. هذا إلى أن الولايات المتحدة لاتزال تستخدم تدابير اقتصادية قسرية من قبيل تجميد الأموال والأرصدة والممتلكات، وحجب التقنية، وغير ذلك من الممارسات المقيدة للتجارة. ودعا المجتمع الدولي إلى مناهضة استخدام أمثال هذه التدابير من جانب واحد، والعمل على رفع جميع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية رفعا نهائيا، وذلك لكي تتمكن من الإسهام بنصيب أوفر في الجهود الدولية لتحقيق التنمية والإندماج بشكل مؤثر في االاقتصاد العالمي.

٦٣ - وكرر إدانة بلده لجميع أشكال الإرهاب، وبخاصة الأعمال الإرهابية الأخيرة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأودت بأرواح مدنيين أبرياء، قائلا إن هذه الأعمال تحرمها الأديان السماوية وتعتبر بموجب القانون الوضعي جرائم. واختتم كلامه بقوله إن وفد بلده يشدد على ضرورة تضافر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ضمن إطار الأمم المتحدة.

٦٤ - **السيد لي هواي ترونغ** (فييت نام): قال إنه لا ينبغي للعولمة أن تفيد البلدان الغنية وحدها وتُخَلِّف وراءها البلدان الفقيرة. وأضاف أن الإلتزامات التي تم الإضطلاع بها في مؤتمر قمة الألفية يجب أن تُحْمَل محمل الجد، كما يجب تقوية التعاون بين الشمال والجنوب. وشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى توفر نظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحا، ومنصفا، ويمكن التنبؤ به، وغير قائم على التمييز، ويستند إلى قواعد محددة، كما أعرب عن أمله في أن يتسنى للمؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية تحقيق نموذج جديد من توافق الآراء يأخذ في الحسبان احتياجات وأولويات العالم النامي.

٦٥ - وبين أن وفد بلده يؤيد افتتاح الجولة الجديدة من المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية؛ لا بل إن بلده يأمل في أن يصبح عضوا في تلك المنظمة في المستقبل القريب. وأشار إلى أن فييت نام اضطلعت قبل خمس عشرة سنة بإصلاح شامل أتى بتغييرات كبرى بدءا بإعادة الهيكلة الاقتصادية وانتهاء بالإصلاحات الإدارية. وهي تأمل في أن تتحسن البيئة الخارجية على نحو يُمَكِّن من تقديم الدعم إلى مساعي جميع البلدان النامية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٠.